

اذا اشترى مال المسجد دار المسجد فباعه بثمن مثله قال بعضهم يبيع فيها
 ولا يجوز بيعه وقال بعضهم يجوز بيعه والمختار عندي لعنه كجوز بيعه والبيع
 وقفا سكنا ذكره احتيان بواقف اختيار الصدق الشهيد ركن الدين
 ابن الفضل الكرماني على ما ذكرناه في باب متوفي مسجد باع منزلا متوقفا
 على المسجد من رجل وقبض الثمن وسلم اليه وسكن ومضى زمان ثم عدل
 القاضى بهذا المتوفى وولى غيره وادعى الثاني على شتره المنزل ان البيع
 باطل فاطل القاضى البيوع وسلم الى المتوفى بحج على المشتري اجره مثل
 هذا المنزل لانه معد للاجارة فيثبت الاجارة تقديره فيجب الاجرة
 متوفى مسجد جعل منزلا وقفا على المسجد مسجدا وجعل له محرابا فانه لا
 يبيع مسجد ولا يجوز جعل المتوفى فلكل مسجد رجل وقف رضا على اولاده
 فكتب في صك وقف فلان على اولاده فلان وفلان بكذا وقف عليهم
 ونصدق به عليهم في حال حيوتهم وبعد وفاته فهذا يوجب الفساد لانهم
 ورثته فيكون وصية نوارث وذلك باطل بالنص والاحوط ان يقول
 في حيوتهم وصيته قال وكذا سمعته من السيد الامام الشجاع قبل الامة
 هكذا ونحوه في كتب الشروط قال كيف يلزم منى قهرهم وارتدادهم في كتبهم
 والرواية عن صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم في قوله حيث قال الوصية نوارث
 ثم سئل عن نظير من المشرك فيمن تصدق بكذا على بناته النكاح

منزل المتوفى اذا اشترى
 بيتا بالشرع يبيع
 اجازة

في حال حيوتهم وبعد وفاته قال ان لم يكن له وارث اخر سوى متولاه البنات
 فهو صحيح وهذا لا يخالف الجواب الاول وجه ذلك ان الوصية للوارثات انما
 لا يجوز بيعها سائر الورثة حتى ان من اوصى لزوجه او لولده او وصية لزوجها
 ولا وارث للمرأة غير ذلك ولا للزوجة غير ما فرغوا منه في صحيح لعدم المانع لانه اذا لم يكن
 له وارث سوى الزوجة او الزوجة يكون الفاضل من نصيب بيت المال وهو
 اولى بتعيين الميت رجلا قال وقف دارى على مسجد كذا ولم يزد على هذا
 وسلم صك ثراه من الدار من المتوفى من معلومة باجرة معلومة مع صلح صحيح
 بهذا الوقف ومن الاجارة قال ان سلم الصك بدون الدار فالوقف باطل
 وان سلم الدار الى المتوفى صلح وان لم يشترط التابيد ولم يجعل اجره للفقراء
 على ما هو الشرط في صحة الوقف وهذا يكون نكاحا للمسيح وهدية فيه بالوقف
 وان ثبت للملك للمسيح على هذا الوجه يصح فان المتوفى اذا اشترى من ثلثة المسجد
 دار المسجد على هذا الوجه يصح وكذا من اعطى دراهم في عارة المسجد وانفق
 المسجد او مصاع المسجد يصح وكذا اذا اشترى المتوفى بعد الخدمته يصح
 كل ذلك فيصح بهذا ايضا بطريق التمايز بالهبة وان كان لا يصح بطريق
 الوقف قال المحفوظ من مشايخي واستاذي ان المريض مرض الموت اذا
 قال وقف دارى على مسجد كذا ولم يزد على هذا ولم يسلم الدار يكون ذلك
 صحيحا ويكون وصية والوصية يبيع بغير قبض ويكون نكاحا فكان هذا

المريض مرض الموت
 اذا قال وقفته ارض
 ولم يسلم الدار يكون
 وصية